



*PARLIAMENTARY ASSEMBLY OF THE MEDITERRANEAN*  
*ASSEMBLEE PARLEMENTAIRE DE LA MEDITERRANEE*

الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط

## اللجنة الدائمة الثانية

المعنية بالتعاون الاقتصادي والاجتماعي والبيئي  
مجموعة العمل الخاصة المعنية بالمؤسسات الصغرى  
والمتوسطة في المنطقة المتوسطة

المقرر : السيد رضا بوعرقوب ( تونس )

تقرير صادقت عليه اللجنة الدائمة الثانية بتوافق الآراء خلال اجتماعها الرابع  
يوم 25 يونية/حزيران 2009 بلشبونة

## مقدمة

تمثل أعمال مجموعة الدراسات الخاصة حول المؤسسات الصغرى و المتوسطة امتدادا للعمل المتميز الذي قامت به مجموعة العمل الخاصة حول التجارة الحرة ، وكان مقررها الموقر: ميلان تشفيكل Milan Cvikl (من سلوفينيا) الذي لفت الانتباه في تقريره إلى مظهر مخصوص من السياسة الصناعية والتجارية في المنطقة: ألا وهو المؤسسات الصغرى والمتوسطة. ونظرا إلى عدم توفر معطيات إحصائية حول المؤسسات الصغرى والمتوسطة في المنطقة المتوسطة ، فإنه من المفيد الرجوع إلى المعلومات والبيانات التي يقدمها الإتحاد الأوروبي في هذا الشأن . وفعلا ففي سنة 2002 كانت المؤسسات الصغرى والمتوسطة تمثل 99 ٪ من إجمالي مؤسسات الاتحاد الأوروبي التي لا يتجاوز

حجم الواحدة منها أربعة أشخاص منشئة 80 مليون فرصة عمل<sup>1</sup> وهو ما يمثل حوالي ثلثي إجمالي القوى العاملة. ومنذ غرة يناير/ جانفي 2005 ، وسع الاتحاد الأوروبي من تعريف المؤسسات الصغرى والمتوسطة بحيث صار يشمل المؤسسات بالغة الصغر « المايكرو مؤسسات » (أي التي تعدّ الواحدة منها أقل من عشرة أشخاص)<sup>2</sup>

وهكذا ، فإن السيد إرككي ليكانين Erkki Liikanen، المفوض الأوروبي السابق المكلف بالمؤسسات ومجتمع المعلومات و محافظ البنك المركزي لفنلندا حاليا قد لخص الدور الحاسم الذي تضطلع به المؤسسات الصغرى والمتوسطة من أجل تنمية أوروبا عندما قال : « إن بلوغ الهدف المتمثل في اقتصاد قادر على المنافسة ويستند إلى الخبرة ويؤمن نموا مستداما و يخلق فرص عمل ، بات رهين مستوى نمو المؤسسات ولا سيما المؤسسات الصغرى والمتوسطة »

إن اهتمام البلدان المتوسطية بالمؤسسات الصغرى و المتوسطة قد انطلق مع الشراكة الأوروبية المتوسطية<sup>3</sup>. إن الاتحاد من أجل المتوسط قد ضبط له هدفا يتمثل في الوصول إلى إقامة منطقة للتجارة الحرة في أفق سنة 2010 في منطقة يوروميد<sup>4</sup>. إن مثل ذلك المشروع يهم مباشرة معظم البلدان الأعضاء في الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط الواقعة جنوبي المتوسط ولاسيما

<sup>1</sup> "SMEs in focus: Main results from 2002 Observatory of European SMEs" ( في ذلك الوقت كان الاتحاد الأوروبي يعد 19 عضوا )

<sup>2</sup> المؤسسة الصغرى (تعد أقل من خمسين شخصا) ، المؤسسة المتوسطة ( لها حد أقصى هو 250 شخصا ورقم معاملات قدره (خمسون مليون يورو أو أرباح قدرها 43 مليون يورو )

<sup>3</sup> تم تأسيس شراكة يوروميد في مؤتمر برشلونة سنة 1995 المعروف كذلك بمسار يوروميد أو برشلونة) وتم إعطاء دفع جديد له في جويلية/يوليو 2008 في القمة من أجل المتوسط التي عقدت في باريس ودعمها الرئيس الفرنسي سركوزي باعتبارها «اتحادا من أجل المتوسط».

<sup>4</sup> في ما يتصل بالتعاون الاقتصادي والتجارة الحرة ، أكد إعلان باريس من جديد مطامح ومكاسب اتفاق برشلونة بشأن المواد المتعلقة بالاقتصاد. كما يؤكد من جديد خاصة الرغبة في ظهورفضاء للتجارة الحرة في المنطقة قبل حلول سنة 2010 ، متضمنا فضاء لتبادل البضائع والخدمات ورؤوس الأموال. ولا ينص الإعلان على المؤسسات الصغرى والمتوسطة ولكن ملحقه يتضمن إشارة إلى تعزيز التعاون في مجالات من قبيل تطوير الأعمال والمبادلات التجارية .

الجزائر ومصر وإسرائيل والأردن ولبنان والمغرب والسلطة الفلسطينية وسوريا وتونس . وتركيا أيضا تدرج ضمن منطقة التجارة الحرة تلك.

وخلال السنوات الأخيرة ، أصبح مشهودا للمؤسسات الصغرى والمتوسطة بأنها مصدر رئيسي لتطوير السياسات الصناعية وإقامة علاقات التجارية بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط و وباتت تعتبر خيارا يكسب منه الطرفان يتمثل نجاحه في خلق فرص عمل جديدة و في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تطوير ثقافة قوامها روح المبادرة.و على مدى السنوات الثلاث الأخيرة، شهدت المنطقة المتوسطية نمو اقتصاديا قويا وانخرطت في برامج إصلاح اقتصادية هيكلية تهدف إلى تحسين مناخ الأعمال و تنمية روح المبادرة الفردية. واليوم ، تعتبر المؤسسات الخاصة بمثابة محرك النمو في البلدان المتوسطية وتقوم تدريجيا بالدور الذي كانت تنهض به إلى حد الآن المؤسسات العمومية من جهة والبرامج التنموية الوطنية من جهة أخرى.

لكن من سوء الحظ أن الأزمة الاقتصادية والمالية الأخيرة قد زعزعت ثقافة المبادرة الجديدة الصاعدة بسبب اعتماد سياسة صارمة قد حدثت من الحصول على القروض البنكية حداً قويا. وفعلا ، وبسبب تنوع أنشطتها وتنوع أحجامها، تعاني المؤسسات الصغرى والمتوسطة من صعوبات كبيرة للحصول على القروض البنكية الضرورية لتمويل توسعها وتجسيم قدراتها فهي بحكم طبيعتها عسيرة على التقييم و من منظور تحليل المخاطر و تقدير حجم المزايا وبالتالي فإن العمل على تطويرها يمثل اليوم تحديا كبيرا وعاجلا بالنسبة إلى بلدان ضفتي البحر الأبيض المتوسط.

الليات القانونية ذات الصلة بالمنظمات الصغرى والمتوسطة في المنطقة المتوسطية.

1: الميثاق الأوروبي المتوسطي من أجل المؤسسة

إن الميثاق الأوروبي المتوسطي من أجل المؤسسة الذي تم اعتماده سنة 2004 من قبل الاتحاد الأوروبي وتسعة دول شريكة، قد تأسس على مبادئ الميثاق الأوروبي للمؤسسات الصغرى والمتوسطة وعلى تجربة الشركاء المتوسطيين المتعلقة بتبادل الممارسات الجيدة و تقييم الأداء والاستعمال المنسق تنسيقا مشتركا جيدا للمساعدات المالية المخصصة لتحسين مناخ أعمال المؤسسات في المنطقة و النهوض بالاستثمارات الخارجية<sup>5</sup>

وقد حدد الميثاق عشرة مجالات للعمل ، يمكن فيها للشركاء الأوروبيين أن يركزوا اهتمامهم على الإدارة الرشيدة ودعم تنمية القطاع الخاص. ويدعو الميثاق في مجال عمله إلى:

- . تبسيط الإجراءات بالنسبة إلى المؤسسة؛
- . توجيه التربية والتكوين نحو روح المبادرة؛
- . تحسين المهارات؛
- . الحصول على التمويل وعلى التشجيعات الضريبية؛
- . تحسين الدخول إلى الأسواق؛
- . إنشاء مؤسسات مجددة؛
- . تشجيع النشاط الجمعياتي؛
- . تحسين نوعية أنظمة دعم المؤسسات؛
- . تعزيز الشبكات الأوروبية والمتوسطية والشراكات؛
- . توفير المعلومات الهادفة والموثوق بها.

بعد المصادقة على الميثاق ، التزم الشركاء المتوسطيون بتنفيذ إصلاحات مايكرو إقتصادية لتحسين القدرة التنافسية لمؤسساتهم واجتذاب الاستثمارات المباشرة الخارجية. وهم يهدفون في ذلك إلى إحداث مناخ ملائم للاستثمار وترقية القطاع الخاص وتحديد إستراتيجيات مشتركة سواء على الصعيد الوطني أو الإقليمي. ويفتح الميثاق الطريق أمام شراكات من أجل القيام بتبادل

<sup>5</sup> إطار مديست MEDBEST

للتجارب، والممارسات الجيدة و المعارف في المنطقة الأورو متوسطية في كنف روح من التعاون الإقليمي الإيجابي.

إن الميثاق الأرومتوسطي من أجل المؤسسة أداة أساسية لتنمية المؤسسات الصغرى والمتوسطة في المنطقة. وتبعاً لذلك فإنه يمكن للدول الأعضاء في الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط غير الأطراف في الميثاق أن تدعم المبادئ العشرة من برنامج الميثاق حتى تتمكن من الحصول على الأدوات المالية لترقية مؤسساتها الصغرى والمتوسطة ومواصلة العمل حتى تقيم منطقة للتجارة الحرة مثلما أوصت بذلك الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط في قرار اعتمد في مونكو في 14 نوفمبر 2008.

## 2. تنفيذ المبادئ العشرة من الميثاق الأرومتوسطي

في سنة 2008، قامت المفوضية الأوروبية (الإدارة العامة للمؤسسات والصناعة) ، بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (فرع تنمية القطاع الخاص) ، والمؤسسة الأوروبية للتدريب ، وبالتشاور مع البنك الأوروبي للاستثمار بإعداد تقرير شامل ، عنوانه : « تقرير حول تنفيذ ميثاق يوروميد من أجل المؤسسة » ، وذلك لتقييم نتائج وتأثيرات المبادئ العشرة المعتمدة بواسطة الميثاق.

ويدلّ التقييم على أن معظم البلدان المتوسطية قد نجحت نجاحاً نسبياً في إعداد سياسات وأدوات للنهوض بالاستثمار الخاص كل في منطقته. ومع ذلك ، فإن الجهود المبذولة ، تظل محدودة خاصة فيما يتعلق بتطوير روح المبادرة ، لاسيما لدى المرأة ولدى الشبان من حاملي الشهادات . كما أنها قد نجحت في تحسين الإجراءات الإدارية صوب تبسيط؛ غير أن الطريق ما تزال طويلة لإزالة جميع العقبات التي تقف عائقاً أمام تطوير المؤسسة. كما أبرز التقييم أن الأعمال المتعلقة بتطوير المهارات ما تزال في بداياتها الأولى حتى في البلدان التي يفترض أنها مؤهلة في هذا المجال والتي ما تزال سياسة

التجديد لديها في مرحلة الريادة . إلا أن معظم البلدان المتوسطة قد نجحت في تطوير مسارات تحديث لصناعتها من خلال اعتماد سياسات أكثر تقدماً.

واشتمل القسم الثالث من تقرير المفوضية على ملامح جميع البلدان الشريكة مشدداً على نقاط القوة لديها والمجالات التي هي في حاجة التحسين ، من خلال وضع سياسات تنفيذ جديدة . وبعد لمحة عن مجموع البلدان ، عالج سياسة المؤسسة والشراكة بين القطاعين العمومي والخاص، وإطار الاستشارة ، والمناخ العملياني ، والخدمات لفائدة المؤسسات ، ورأس المال البشري ، وأخيراً السبيل الواجب توخيها.

### تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة في حوض المتوسط

توجد عديد الاتفاقات الثنائية والإقليمية لأجل تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة . وهي متاحة لمشاريع ، خاصة من تلك التي تندرج ضمن إطار برنامج ميداء، الذي هو الأداة المالية الرئيسية للاتحاد الأوروبي من أجل الشراكة الأوروبية متوسطة، وبرنامج المرفق الأوروبي المتوسطي للاستثمار والشراكة (FEMIP) التي يموله البنك الأوروبي للاستثمار.

منذ 2007 قدّمت الأداة الأوروبية للجوار والشراكة (ENPI) ، إطار المساعدة في مجال سياسة المؤسسة وتطوير القطاع الخاص، وذلك على الصعيدين الإقليمي والصعيد الوطني.

#### 1. برنامج ميداء

كان برنامج ميداء<sup>6</sup> الأداة الرئيسية للتعاون الاقتصادي والمالي في إطار الشراكة الأوروبية متوسطة. وقد مكّن الاتحاد الأوروبي من تقديم مساعدات مالية وتقنية

<sup>6</sup> قانون المجلس /النص التنظيمي الصادر عن المجلس (EC) تحت رقم 1488/96 x بتاريخ 23 يوليو 1996 حول الإجراءات الفنية لمعاودة برنامج ميداء ، لاصلاح الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للشراكة الأوروبية متوسطة. ( الصحيفة الرسمية L189 بتاريخ 30.07.1996)

لبلدان جنوب المتوسط التالية: الجزائر وقبرص ومصر وإسرائيل والأردن ، ولبنان ومالطا والمغرب والأراضي الفلسطينية وسوريا وتونس وتركيا. وقد حل برنامج ميذا محل شتّى البروتوكولات المالية الثنائية التي كانت موجودة مع بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط.

إن برنامج ميذا كان يدعم التحول الاقتصادي للبلدان المتوسطية غير الأعضاء (MNCs) وإنشاء منطقة أورو متوسطية للتجارة الحرة من خلال النهوض بإصلاحات إقتصادية واجتماعية لتحديث المؤسسات وتطوير القطاع الخاص، مع إيلاء عناية خاصة لـ:

- . تقديم الدعم للمؤسسات الصغرى والمتوسطة وإحداث فرص عمل؛
- . فتح الأسواق؛
- . النهوض بالاستثمار الخاص، والتعاون الصناعي والمبادلات التجارية بين مختلف الشركاء؛
- . تأهيل البنى الأساسية الاقتصادية بما في ذلك الأنظمة المالية والضريبية ؛
- . تعزيز التوازنات المالية الكبرى وإنشاء مناخ اقتصادي مناسب لتسريع النمو( دعم التعديل الهيكلي)

ولبلوغ الهدف من برنامج ميذا II، بالنسبة إلى الحقبة 2000-2006 ، تم تخصيص مبلغ إجمالي قدره 5.350 مليون يورو . واتخذ تمويل برنامج ميذا أشكالا هي اعتمادات مالية من المفوضية الأوروبية ، ورأس مال المخاطرة وتنفيذ الفوائد على قروض البنك الأوروبي للاستثمار. وقد تم تعويض برنامج ميذا بسياسة الجوار الأوروبية بمقتضى الأمر التنظيمي (EC) regulation رقم 1638/2006 الصادر عن كل من البرلمان الأوروبي و المجلس الأوروبي.

## 2- سياسة الجوار الأوروبية و آلية الشراكة (ENPI)

إن الآلية الأوروبية للجوار والشراكة هي الأداة التي بواسطتها يتم برمجة تطوير المساعدة على التنمية لفائدة جنوب المتوسط و شرق أوروبا وجنوب

القوقاز<sup>7</sup> ولآلية ميزانية تقدّر بـ11.1 بليون يورو بالنسبة إلى الفترة 2007-2013. وفي إطار الآلية الأوروبية للجوار والشراكة، يتم تطوير خطط عمل ثنائية مع بلدان شريكة تتصل بستة مجالات كبرى هي: الحوار السياسي والإصلاح؛ التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإصلاح؛ التقنين والمسائل المتعلقة بالتجارة؛ العدالة والشؤون الداخلية، قطاعات النقل الرئيسية، الطاقة، مجتمع المعلومات، البيئة والاتصالات المباشرة بين شخص وشخص.

في إطار الإصلاح الاقتصادي، تهدف هذه الآلية إلى إعداد مخططات عمل لدعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة، من خلال تحسين مناخ الاستثمار، وتعزيز عمل صندوق التنمية الاجتماعي والمساهمة في تسهيل الحصول على التمويلات بالنسبة إلى المؤسسات الصغرى والمتوسطة قصد النهوض بروح المبادرة الفردية لدى الشبان ولدى المرأة وكذلك تحسين الانتاجية والقدرة التنافسية، لا سيما بفضل دخول أفضل إلى الأسواق.

### 3. المرفق الأوروبي للاستثمار والشراكة (FEMIP)

يتدخل البنك الأوروبي للاستثمار، في المنطقة المتوسطية، من خلال المرفق الأوروبي المتوسطي للاستثمار والشراكة. ولديه أولويتان اثنتان هما دعم القطاع الخاص وإنشاء مناخ مناسب للاستثمار بواسطة إقامة بنية تحتية فعّالة وإقامة أنظمة مصرفية تشجع على المبادرة. إن المرفق الأوروبي المتوسطي للاستثمار والشراكة يضم في صلبه مجموع الخدمات التي يقدمها البنك الأوروبي للاستثمار، قصد مساعدة البلدان الشريكة المتوسطية على تنفيذ مشاريع وبرامج تنمية اقتصادية.

<sup>7</sup> بلدان الجوار والشراكة هي: الجزائر، أرمينيا، أذربيجان، بيلاروسيا، مصر، جورجيا، إسرائيل، الأردن، لبنان، ليبيا، مولدافيا، المغرب، السلطة الفلسطينية، روسيا سوريا، تونس، أوكرانيا.



إن المرفق الأوروبي المتوسطي للاستثمار والشراكة ، الذي بدأ نشاطه الفعلي منذ أكتوبر/ تشرين الأول 2002 ، هو الآن الجهة الفاعلة الرئيسية في مجال الشراكة الاقتصادية والمالية بين أوروبا والبلدان المتوسطية. وقد بلغت عمليات التمويل بين أكتوبر 2002 وديسمبر 2006 ، ما يناهز 6 مليارات يورو . وبالنسبة إلى الفترة المتراوحة بين 2007 و 2013 ، فاقت الميزانية 10 مليارات يورو ، منها 7.5 ما تزال متاحة .

أما باعتباره طرفا في مسار برشلونة وسياسة الجوار الأوروبية ، فإن المرفق المتوسطي للاستثمار والشراكة يتدخل للتشجيع على تحديث وافتتاح اقتصاد البلدان الشريكة المتوسطية.

### الأزمة الاقتصادية العالمية والتمويل

توصل المؤتمر الخامس للمرفق الأوروبي المتوسطي للاستثمار والشراكة، الذي انعقد في الرباط يوم 6 مارس /أذار 2009 ، حول موضوع « البحر الأبيض المتوسط وحاجيات المؤسسات الصغرى والمتوسطة و دورة حياة الأعمال »<sup>8</sup> إلى أن الأزمة المصرفية الراهنة ستزيد في صعوبة حصول المؤسسات الصغرى على القروض المصرفية مهددة اقتصاديات المنطقة . وقد شرع البنك الأوروبي للاستثمار ، على غرار ما فعل بأوروبا ، في خطة عمل واسعة النطاق لدعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة كما سارع المرفق الأوروبي المتوسطي للاستثمار والشراكة إلى إجراء نقاش بشأن الحلول المناسبة للبلدان المتوسطية.

وللتصدي لهذه النزعة ، أعد المؤتمر أربعة مقترحات ودافع عنها وهي :

<sup>8</sup> جمع المؤتمر الخامس مقاولين ومصرفيين وممثلين للمؤسسات الوطنية والدولية إلى جانب وزير المغربي للتجارة والصناعة وتكنولوجيات الإعلام، أحمد رضا الشامي ونائب رئيس البنك الأوروبي للاستثمار فيليب دي فونتان فيف Philippe de Fontaine Vive.

- تزويد المؤسسات الصغرى والمتوسطة بمعلومات أفضل بشأن التمويلات المصرفية المتاحة؛

- تنويع أعمال المرفق الأورومتوسطي للاستثمار والشاركة لمساعدة المؤسسات على الاستثمار في البحث والتطوير والتجارة الدولية؛

- مواصلة تشجيع تحويلات المهاجرين إلى بلدانهم عبر المصارف التي تعرض عليهم خدماتها مقابل نسب عمولة أفضل؛

- تحديث الأنظمة المصرفية من خلال التدريب داخل المؤسسة ، ولا سيما لمساعدتها على تطوير أدوات تقييم مخاطر القروض وتعزيز قدراتها على تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

## الجهات الأخرى الفاعلة

### 1. بورصة التبادل المتوسطية

« بورصة التبادل المتوسطية » جزء من مبادرة إقليمية لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ،اليونيدو<sup>9</sup> لتشجيع الاستثمار الخارجي وتنمية المؤسسات الصغرى ومتوسطة الحجم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا<sup>10</sup> ( MENA ) من خلال شبكة الإنترنت وقاعدة للربط الشبكي .ورغم أنها بصفتها تلك ليس أداة مالية فإنها تنهض في جملة ما تنهض بإنشاء مكاتب (IPOs) أو وكالات للاستثمار والترويج (IPAs) في أوروبا وفي منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط ( MENA ) للنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة وتطوير أعمالها وتيسير عمليات التشبيك في مجال الأعمال بالمنطقة ، واجتذاب الاستثمارات المباشرة الخارجية إليها ، وزيادة حجم القروض المخصصة

<sup>9</sup> اليونيدو، « منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية»

<sup>10</sup> منطقة مينا هي «الشرق الأوسط وشمال إفريقيا».

للمؤسسات الصغرى والمتوسطة المحلية ، وتحسين مناخ المبادرة . وتوجد اليوم أربعة مكاتب استثمار وترويج في الشبكة المتوسطية بكل من مصر وتونس والأردن والمغرب.

## 2. مركز منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية من أجل المبادرة

يضطلع مركز منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية OECD من أجل المبادرة ، والمؤسسات الصغرى والمتوسطة والتنمية المحلية بدور المنشط ، حتى يزيد من تآزر القوى بين مختلف مجالات الخبرة، ومن إبراز صورة منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية وما تقوم به من عمل بشأن روح المبادرة. وهو مكلف بنشر أفضل الممارسات حول تصميم وتنفيذ وتقييم المبادرات الهادفة الى إشاعة روح المبادرة ونمو المؤسسات الصغرى والمتوسطة والاقتصاد المحلي وتطوير التشغيل.

## 3. مؤسسة التدريب الأوروبية (ETF)

إن مؤسسة التدريب الأوروبية هي وكالة تابعة للاتحاد الأوروبي، مقرها «تورينو»<sup>11</sup> ، في إيطاليا . وقد استهلّت نشاطها سنة 1994 بهدف المساهمة في تطوير التربية وأنظمة التدريب في البلدان الشريكة للاتحاد الأوروبي . وبما أنها آلية في خدمة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي فإن محور عملها هو تنمية الموارد البشرية من منظور التعليم المستمر مدى الحياة الذي يسمح بتنامي الازدهار والنمو المستدام والإدماج الاجتماعي في البلدان التي تشهد اقتصادياتها مرحلة انتقالية. لقد وافقت على الميثاق الأوروبي للمؤسسات الصغرى ، سنة 2003-2004 عشرة بلدان شريكة (هي ألبانيا ، والبوسنة والهرسك وبلغاريا ، وكرواتيا، ومقدونيا جمهورية يوغسلافيا سابقا ، وكوسوفو ومولادافيا ، ومنتينيغرو، ورومانيا وصربيا) ، وذلك باعتباره عاملا أساسيا في الجهود الرامية إلى النهوض بالقدرة التنافسية لاقتصادها، وبالشغل، والتجديد والثروة .

<sup>11</sup> قانون المجلس رقم 1360 لسنة 1990 المنقح بالقانون رقم 1339 لسنة 2008

ومنذ ذلك الحين ، شاركت مؤسسة التدريب الأوروبية في ما قُدِّم من مساعدات إلى كل بلد من البلدان في إطار تنفيذ الميثاق ، ولا سيما التدريب على روح المبادرة وفي مجالي « التربية والتدريب من أجل إشاعة روح المبادرة » (الفصل الأول من الميثاق) و« مهارات المؤسسات الصغرى » (الفصل الرابع).

#### 4. « قانون الأعمال الصغيرة من أجل أوروبا »

عُرِض القانون الموسوم بـ «الأعمال الصغيرة من أجل أوروبا» Small Business Act for Europe (« Act for Europe ») في شهر يونيو/حزيران 2008، بهدف تنمية القدرة التنافسية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة الأوروبية. وهو جزء من خطة إستراتيجية أوروبية أوسع للتنمية والتشغيل. وهو مجموعة متناسقة من المبادئ الأساسية للمبادرات التشريعية والمقترحات السياسية من شأنها تيسير المبادرة وإنشاء المؤسسات وقيامها بعملها. وقد كانت قيادة وزارة التنمية في اليونان ، من خلال مشاركتها ومساهمتها في المجالس الوزارية ، من رواد تلك المبادرة . طالما أن لديها الإرادة السياسية لتطوير « قانون للأعمال الصغيرة من أجل أوروبا » مناسب لحاجيات المؤسسات الصغرى والمتوسطة اليونانية.

5. **وبوجه أعم**، يحسن أن نذكر برنامج خلق فرص العمل من خلال تطوير المؤسسات الصغرى (SEED) الذي يدخل تحت رعاية منظمة العمل الدولية المخصص لإحداث فرص العمل وتطوير المنشآت .

يجب أيضا ذكر اتحاد كنفديريالات المؤسسات المتوسطة BUSINESSMED<sup>12</sup> ، الذي مقره تونس منذ يناير 2004. وهي منظمة مهنية إقليمية أنشأها

<sup>12</sup> (الأعضاء المؤسسون لبرنامج BUSINESSMED 2002):

La Confédération Générale des Entreprises Algériennes (CGEA), Cyprus Employers and Industrialists Federation (OEB), Federation of Egyptian Industries (FEI), Manufacturers' Association of Israel (MAI), Jordan Chamber of Industry (JCI), Association of Lebanese Industrialists (ALI), Malta Federation of Industry (MFOI), Confédération Générale des Employeurs du Maroc (CGEM), Palestinian Federation of Industry (PFI), Federation of Syrian Chambers of Commerce (FSCC), International Chamber of Commerce Syria (ICC), Union Tunisienne de l'Industrie, du Commerce et de l'Artisanat (UTICA), Turkish Industrialists' and Businessmen's Association (TUSIAD), Turkish Confederation of Employers' Association (TISK). **BUSINESSMED Active Members (2008)** : 1) Confédération Générale des Entreprises Algériennes – CGEA; 2) Confédération Algérienne du Patronat – CAP; 3) Club des Entrepreneurs et Industriels de la Mitidja – CEIMI (Algérie); 4) Confédérations des Industriels et Producteurs Algériens – CIPA ; 5) Confederation of German Employers'

اتحاد الرؤساء المؤسسين الاثني عشر. وتهدف إلى فتح السبيل أمام التكامل الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.

وهذه أخيرا المواضيع التي يمكن لمجموعة الدراسات الخاصة تدارسها على نحو معمق:

- تحقيق السلم والاستقرار السياسي في كامل المنطقة المتوسطة. هو الشرط الأول لتأمين الرخاء المستدام في المنطقة واجتذاب الاستثمارات الخارجية لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة في جنوب وشرق المتوسط.
- بناء سياسة متوسطة خاصة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة. ويمكن لمجموعة العمل الخاصة أن تنظر فيما إذا كان من الصالح، بالنسبة إلى الدول الأعضاء في الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط التي ليست طرفا شريكا في يوروميد، أن تدعم الميثاق الأرو متوسطي من أجل المؤسسة وأن تتوخي سياسات متوافقة مع شركاء يوروميد لتنفيذ مجالات العمل العشرة.
- إحداث فرص للتشغيل وتيارات الهجرة. يمكن لمجموعة العمل الخاصة أن تنظر إلى أي مدى يستطيع خلق فرص عمل في جنوبي المتوسط وشرقه أن يسهم في إعادة التوازن الاجتماعي الاقتصادي في المنطقة، وأن يسمح بتخفيف الضغط على تيارات الهجرة نحو الشمال على المدى القصير، وكذلك على المدى المتوسط والمدى الطويل.
- دور التعاونيات في الوقوف إلى جانب المؤسسات الصغرى والمتوسطة. يمكن لمجموعة العمل الخاصة أن تنظر في ما إذا كانت أدوات التمويل المماثلة لتلك

Associations – BDA ;6) Cyprus Employers and Industrialists Federation – OEB ; 7) Federation of Egyptian Industries – FEI ; 8) Confédération Espagnole des Organisations d'Employeurs – CEOE ; 9) Mouvement des Entreprises de France – MEDEF ;10) Federation of Greek Industries – FGI- SEV ;11) Agence de Développement Euro-Méditerranéen des Pouvoirs Locaux et Régionaux – ASEM (Italie) ; 12) Confindustria- (Italie) ; 13) Jordan Chamber of Industry – JCI ; 14) Association of Lebanese Industrialists – ALI ; 15) Malta Federation of Industry - MFOI

16) Confédération Générale des Employeurs du Maroc – CGEM ; 17) Confédération Nationale du Patronat de Mauritanie – CNPM ; 18) Palestinian Federation of Industry – PFI ; 19) Association of Industry Portuguese - AIP

20) Union of Employers of Serbia – UES ; 21) Federation of Syrian Chambers of Commerce – FSCC ; 22) International Chamber of Commerce Syria – ICC ; 23) Union Tunisienne de l'Industrie, du Commerce et de l'Artisanat – UTICA ; 24) Turkish Industrialists' and Businessmen's Association – TUSIAD ; 25) Turkish Confederation of Employers' Association – TISK

المتاحة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة ممكن إتاحتها أيضا لأعضاء تلك التعاونيات وإلى أي مدى. وكيف يمكن اعتبار التعاونيات أداة استقلالية ونهوض بالتشغيل استنادا إلى حقوق القوى العاملة في المناطق الأقل نموا من البلدان المتوسطة.

- التربية على روح المبادرة : يجب أن تقوم كل سياسة تعليمية على مبدأ المساواة ويمكن للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط أن تفكر في الإجراءات الواجب اتخاذها لتأمين تمكين النساء والمهاجرين من الاستفادة من فرص متكافئة لتحسين المعارف والمهارات.

- الحصول على التمويلات وترقية البرامج. ينبغي لتلك البرامج أن تؤمن للنساء وللشبان الوصول الملائم إلى مصادر التمويل الخاصة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة. ومرة أخرى فإن على مجموعة العمل الخاصة أن تنظر فيما يمكن أن تعتمده من التدابير لتأمين إمكانية حصول النساء والمقاولين الشبان بكل يسر على التمويلات المعدة لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة. وما هي وسائل المراقبة.

- إجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية. ينبغي أن يُنظر إلى هذا العامل باعتباره وسيلة لا غاية في حد ذاتها. بعبارة أخرى ، فإن دوره هو أن يعمل كمنشط يأتي لا فقط بالاستثمارات ولكن أيضا بالتكنولوجيا، والخبرة والمهارات في مجال الإدارة والنفاذ إلى السوق. إن تبادل التكنولوجيا هذا ، وتبادل الخبرات والمهارات هو رأس المال الحقيقي بالنسبة إلى مستقبل المنطقة ويتطلب مثل هذا الاستثمار أن يتماشى مع الاستثمار في التعليم ونقل المهارات على الصعيد المحلي.

- الحصول على التمويل /الاستثمار في المؤسسات الصغرى والمتوسطة في إطار حوار ثلاثي الأطراف يجمع بين الحكومات والمؤسسات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات المالية الخاصة. ويمكن لمجموعة العمل الخاصة أن تدرس إلى أي حد ينبغي لحكوماتها أن تتدخل لدى المؤسسات المصرفية الخاصة ، من باب السياسة العامة ، من أجل الحصول على رأس مال مخاطرة لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

- ترقية الاستثمار. ماذا تستطيع الدول الأعضاء في الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط أن تفعله للنهوض بالاستثمار كل في بلادها. أهو إنشاء

مراكز استثمار وطنية/إقليمية/ محلية؟ هل هو تنظيم حلقات دراسية/ندوات/ ورشات عمل مع دعوة المؤسسات المصرفية الخاصة والمستثمرين إلى المشاركة ، إما بحسب القطاعات أو بحسب المناطق الجغرافية؟  
 - زيادة القدرة التنافسية. يمكن لمجموعة العمل الخاصة أن تضبط قائمة بالمجالات التي يمكن فيها زيادة القدرة التنافسية للدول الأعضاء في الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط ، وذلك على سبيل المثال ، في مجال نقل التكنولوجيا، والتجديد والتنمية المستدامة واقتصاد الطاقة/كفاءة استخدامها.

- النظام الضرائبي. هل يمكن التخفيف من أعباء الضرائب الموظفة على المؤسسات الصغرى والمتوسطة الناشئة خلال أولى سنوات انطلاقها؟ يمكن لمجموعة العمل الخاصة أن تسهل اعتماد/توخي سياسة على الصعيد المتوسطي بهدف التخفيض من الضرائب الموظفة على المؤسسات الصغرى والمتوسطة في بداية انطلاقها.

- تسديد القروض. هل يكون من الأصوب تعليق تسديد الديون المستحقة على المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تشكو صعوبات قصوى والمهددة بالاقفال، بسبب الأزمة الاقتصادية وذلك لمدة محددة ؟

- التدخل في قطاعات مخصوصة بعينها ، في ضوء الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. يمكن لمجموعة العمل الخاصة أن تحدد القطاعات التي تأثرت على نحو خاص جراء الأزمة الاقتصادية الراهنة ، بحيث يمكن أن تُخصّص للمؤسسات الصغرى والمتوسطة برامج استثمار حتى تنطلق من جديد ، كما هو الشأن بالنسبة إلى قطاعي المنسوجات والسلع الجلدية.

- إبراز أنشطة الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط. ماذا يمكن للجمعية البرلمانية أن تفعله حتى تكون أنشطتها في هذا القطاع بارزة للعيان؟ على غرار ما هو الشأن بالنسبة إلى الجائزة الأوروبية «يورو ميد» ، يمكن إسناد جوائز الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط إلى المؤسسات الصغرى والمتوسطة، تقديرًا لما تقوم به ، أو لاستعمالها الطاقات البديلة، والتنمية المستدامة. ويمكن تمويل تلك الجوائز بالاشتراك بين المؤسسات المصرفية.

- تقاسم المعلومات . كيف يمكن لأعضاء الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط أن يسهموا في تحسين تبادل المعلومات بين دولها الأعضاء في مجال الخبرات و المعارف والمهارات وأفضل الممارسات ؟

- التشبيك. يمكن للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط أن تدرس إلى أي مدى يمكنها أن تكون شبكة بمثابة صفحة بينية في المنطقة المتوسطية من أجل تبادل مستمر للمعلومات ذات الصلة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة والأعمال والسياسات/الأدوات من خلال مساهمات مختلف الأجهزة الجهوية والدولية المهتمة بالمنطقة.

من بين الأعمال الملموسة يمكن للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط أن تقوم بالمبادرات التالية :

. « شبكة متوسطة استشارية بشأن القدرة التنافسية». بفضل تمويل من خلال برامج الهدف 3( المسمى قديما Interreg) في إطار برنامج التعاون العابر للحدود الوطنية في حوض المتوسط (MED- IEPV) الهادف إلى تطوير العلاقات بين الدول علي طول الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي والبلدان المتوسطية المجاورة ، يمكننا إنشاء « شبكة متوسطة استشارية بشأن القدرة التنافسية»..ويكون الهدف من الشبكة التزام مشترك بقيم وأهداف مشتركة، وبالحوار السياسي والتكامل الاقتصادي للمنطقة ضمن الأهداف التي ترمي إليها المبادرة الفرنسية بشأن المتوسط. ففي بلاد اليونان ، يمثل المجلس الوطني حول القدرة التنافسية والتنمية الجهاز الذي- في صلب وزارة التنمية - يدلي بآرائه بشأن مسائل تحسين القدرة التنافسية. وهو يعمل مستشارا رئيسيا للحكومة بشأن قضايا القدرة التنافسية . ويمكنه أن يصبح «مركز تنسيق عابرا للحدود الوطنية » ، وجسرا بين المجالس، محسنا ومطورا لما يقوم به من جهد. ولهذا الغرض فإن الأمانة الخاصة حول القدرة التنافسية تجمع البيانات من مجالس المنافسة الوطنية ومن سائر الأعضاء في الاتحادات الأوروبية والبلدان المتوسطية لإعداد وتقديم مقترح حول إقامة شبكة. أما الهدف من هذا البرنامج العابر للحدود الوطنية فهو جعل البحر الأبيض المتوسط أكثر



قدرة تنافسية على الصعيد الدولي. إن البحر الأبيض المتوسط بالتأكيد بحر موحد للبلدان التي تعيش حول ضفافه ، ومن الواضح أننا مهتمون بمقاربة اقتصادية/سياسية ذات دلالة إستراتيجية فيما بين بلدان المنطقة . وعلاوة على ذلك ، فنحن ندعم المبادرة الفرنسية اليونانية لتشغيل المجموعات الفرعية بصفتها أداة للتنمية في المنطقة المتوسطية وفقا لمذكرة الكتلة الأوروبية «European Cluster Memorandum».

. إن وضع براءة وحيدة من شأنها أن تمكن المخترعين من الحصول على براءة اختراع صالحة قانونيا على كامل تراب الاتحاد الأوروبي وفي حوض البحر الأبيض المتوسط. ومن شأن البراءة الوحيدة الأوروبية أن تسهم إسهاما كبيرا في الحد من العبء الإداري وفي كلفة الحصول على براءة وبالتالي في التشجيع على الابتكار وتحسين القدرة التنافسية. إن فائدة مثل هذا النظام ستكون: الحد الكبير من كلفة تسجيل براءات الاختراع ، ولا سيما الكلفة المرتبطة بالترجمة وتصنيف البراءة والحماية المبسطة للاختراعات في كامل الاتحاد الأوروبي، إذا ما وجد إجراء بسيط، وإقامة منظومة بسيطة ومركزية لفض النزاعات.

. إنشاء شبكة للأجهزة الوطنية للتثبت من الجودة. تتوفر لدى اليونان خبرة وتجربة وقد وقّع جهاز ضبط المعايير والمواصفات اليوناني اتفاقيات تعاون ثنائية مع بلدان مختلفة ( كما هو الشأن مع مصر مثلا) . وفي إطار برنامج « القدرة التنافسية وروح المبادرة» ، يتم تنفيذ طائفة من الأعمال لدعم المؤسسات القائمة والجديدة مع تشديد على النهوض بأعمال من أجل تنافسية المؤسسات متناهية الصغر، والمؤسسات الصغرى والمتوسطة التي هي محرك التنمية والعمود الفقري لمنظومة الإنتاج اليونانية. ويمكن لمجموعة من موظفي الأمانة الخاصة المشتغلة على القدرة التنافسية أن تقدم المساعدة و الخبرة إلى بلدان أخرى لتخطيط البرامج التنموية المماثلة من قبيل ΕΠΑΝ Π ، في جميع بلدان البحر الأبيض المتوسط .